ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

**Dr. Emad Khamis Hamza**

**Directorate General of Anbar Education**

**Email:** : Emademad7762@gmail.com

***Keywords:***

**The throne, Ministerial , Representatives , discussions, Documentary**

CC BY

**Article info**

***Article history:***

Received 18.Sep.2024

Accepted 20.Oct.2024

Published 10.Febr.2025

# The Throne Speech and the Ministerial Platform in the discussions of the Iraqi Parliament, the ninth electoral session (1939-1943) A documentary study

A B S T R A C T

One of the manifestations of parliamentary life in Iraq is the King or his representative delivering the Throne Speech at the opening of each electoral session of the Iraqi National Assembly (representatives and senators) or any meeting within a single electoral session, He also has the authority to issue a royal decree to dissolve the Assembly or adjourn a specific meeting within a single electoral session, The Throne Speech has always expressed the state's internal and external policy, whether it has been implemented or will be implemented in the future Sometimes, the Throne Speech represents the ministerial program that the government will follow in the event that the government does not propose a ministerial program, or the Throne Speech comes separately from the ministerial program proposed by the specific ministry, but it carries the same orientations, In both cases, the Throne Speech or Ministerial Program must be put forward for discussion within the corridors of the Iraqi National Assembly because it represents the people according to the constitution. Whether the Throne Speech or Ministerial Program receives the support of the representatives or their opposition, the main goal is to mature its provisions and gain the support of the Iraqi National Assembly for it in order to implement it, The subject of the study is important because it Part of the contemporary history of Iraq, especially since it witnessed important events of World War II.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

**DOI:** https://doi.org/10.31185/eduj.Vol58.Iss1.4107

# خطاب العرش والمنهاج الوزاري في مناقشات مجلس النواب العراقي الدورة الانتخابية التاسعة ( ١٩٣٩-١٩٤٣ ) دراسة وثائقية

**أ.م.د. عماد خميس حمزة**
**المديرية العامة لتربية الانبار**

**المستخلص :**

ان من مظاهر الحياة النيابية في العراق قيام الملك أو من ينوب عنه بإلقاء خطاب العرش في افتتاح كل دورة انتخابية لمجلس الأمة العراقي ( النواب والأعيان) أو أي اجتماع ضمن الدورة الانتخابية الواحدة، كما ان له الصلاحية بإصدار ارادة ملكية بحل المجلس او فض الاجتماع المعين ضمن الدورة الانتخابية الواحدة، ودائما ما كان خطاب العرش يعبر عن سياسة الدولة الداخلية والخارجية سوآءا تم تنفيذها او التي سوف تنفذ مستقبلاً ، وفي بعض الأحيان يكون خطاب العرش يمثل المنهاج الوزاري الذي سوف تسير عليه الحكومة في حالة عدم طرح الحكومة لمنهاج وزاري، أو يأتي خطاب العرش منفردا عن المنهاج الوزاري الذي تطرحه الوزارة المعينة لكنه يحمل التوجهات نفسها، وفي كلا حالتين فإن خطاب العرش أو المنهاج الوزاري لابد من طرحه للمناقشة داخل أروقة مجلس الأمة العراقي لأنه يمثل الشعب حسب الدستور، وسوآء حصل خطاب العرش او المنهاج الوزاري على تأييد النواب أو معارضتهم فان الهدف الرئيسي هو انضاج بنوده وكسب دعم مجلس الأمة العراقي له من أجل تنفيذه ، ولموضوع الدراسة اهمية كونه جزءا من تاريخ العراق المعاصر لاسيما انه عاصر احداث مهمة للحرب العالمية الثانية .

**الكلمات المفتاحية:** العرش ، الوزاري، نواب ، مناقشات ، وثائقية

**المقدمة :**

مثل خطاب العرش والمنهاج الوزاري خارطة الطريق التي سارت عليه الحكومات العراقية المتعاقبة طيلة مدة الحكم الملكي، فهو يعتبر اساسا لكيفية بناء العراق لعلاقاته الدولية سوآءا كانت عربية او اقليمية او دولية، ومنطلقاً لإقرار القوانين والمراسيم التي تخدم البلاد، لذلك خضوع خطاب العرش والمنهاج الوزاري للمناقشة اثناء جلسات مجلس النواب العراقي امرا مفروضاً حسب الدستور العراقي لتصحيح مساره واكتسابه الصفة الشرعية لأن مجلس النواب يمثل الشعب ، ومن هنا اصبح هناك رغبة لدى الباحث في تسليط الضوء على حقبة زمنية من الحياة البرلمانية المتمثلة بالدورة الانتخابية التاسعة (١٩٣٩-١٩٤٣ ) وما احتوته جلساتها من مناقشات لخطاب العرش والمنهاج الوزاري ، ومما شجع الباحث على المضي في تفاصيل موضوع الدراسة عدم وجود دراسة مستقلة ووثائقية عنها .

قسم موضوع الدراسة التي حملت عنوان { خطاب العرش والمنهاج الوزاري في مناقشات مجلس النواب العراقي الدورة الانتخابية التاسعة ( ١٩٣٩-١٩٤٣ ) دراسة وثائقية } الى مقدمة وخمسة محاور وخاتمة ، وتضمن المحور الاول الذي حمل عنوان (مناقشة خطاب العرش والمنهاج الوزاري في الاجتماع الغير الاعتيادي لمجلس النواب) المداولات التي جرت حول خطاب العرش الذي مثل المنهاج الوزاري أنذاك ، والذي ركز على إصلاح اوضاع الاقتصادية للبلاد وذريعة طرد الموظفين من وظائفهم والقضايا العربية لاسيما القضية الفلسطينية، واوضح المحور الثاني الذي جاء بعنوان (مناقشة خطاب العرش والمنهاج الوزاري في الاجتماع الاعتيادي الاول لمجلس النواب) مداخلات النواب حول خطاب العرش الذي أوضح أوضاع العراق بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية والعلاقات الاقليمية ومعاهدة التحالف مع بريطانيا عام (١٩٣٠ ) وسعي العراق لدعم الاقطار العربية واصدار بريطانيا ما يسمى بالكتاب الابيض الخاص بالقضية الفلسطينية ، كما تمت مناقشة منهاج الوزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة الذي لم يبتعد بمضمونه عن خطاب العرش، واشار المحور الثالث

(مناقشة خطاب العرش والمنهاج الوزاري في الاجتماع الاعتيادي الثاني لمجلس النواب) الى ما جاء في خطاب العرش من تعزيز العلاقة مع المحيط العربي والاهتمام بالجانب الزراعي والاصلاح الاداري و تقوية الجيش ومساعدة المزارعين لاسيما منكوبي الفيضان والآفات الزراعية واعداد الميزانية السنوية واكتفى اعضاء المجلس بالتصويت على صيغة العريضة الجوابية التي اثني فيها جهود الوصي عبد الاله والحكومة، كما جرت مناقشة المنهاج الوزاري لحكومة طه الهاشمي ودعواتها الى تقوية المجلس لمراقبة تنفيذ المشاريع المختلفة، وسلط المحور الرابع تحت عنوان ( مناقشة خطاب العرش والمنهاج الوزاري في الاجتماع الاعتيادي الثالث لمجلس النواب) الضوء على مداخلات النواب حول ما ذكره خطاب العرش من الأضرار المادية والبشرية التي لحقت بالبلاد من جراء حركة مايس أو ما تسمى بالحرب العراقية البريطانية الثانية، والتي قادها رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني، وبعض قادة الجيش فضلا عن تعهدات العراق لبريطانيا حسب ما جاء بمعاهدة عام (١٩٣٠)، كما تركزت مناقشة النواب حول ما تم طرحه بشان القضية الفلسطينية ، وتضمنت مداولات النواب في المحور الخامس الذي جاء بعنوان ( مناقشة خطاب العرش والمنهاج الوزاري في الاجتماع الاعتيادي الرابع لمجلس النواب) حول ما ذكره خطاب العرش بخصوص الميثاق الأطلسي وسعي العراق للانضمام الى تصريح الأمم المتحدة ومباركة شمول العراق بقانون الإعارة والتأجير كما قدم النواب مقترحات لإصلاح الواقع الاقتصادي للبلاد ودعم القضايا العربية .

اعتمد الباحث على الوثائق غير المنشورة في سرد احداث موضوع الدراسة سوآءا كانت محاضر مجلس النواب العراقي او وثائق البلاط الملكي او الوثائق البريطانية أو الملفات التقاعدية لوزراء العراق أنذاك ، فضلا عن ما ذكرته الصحف العراقية من جلسات لمجلس النواب العراقي حول موضوع الدراسة .

**اولا: مناقشة خطاب العرش والمنهاج الوزاري في الاجتماع الغير الاعتيادي لمجلس النواب**

صدرت ارادة ملكية بتأليف وزارة نوري السعيد الثالثة بتاريخ الخامس والعشرين من كانون الاول عام ١٩٣٨ (د.ت.و، اضبارة رقم ٣١/٦٧٨، وثيقة رقم ٤٨ ، ١٩٣٨) ، والتي لم تضع لها منهاجاً وزارياً في بداية تشكيلها، الأمر الذي ادى الى عدم مناقشة مجلس النواب العراقي لذلك المنهاج بسبب صدور ارادة ملكية بحل المجلس النيابي بتاريخ الثاني والعشرين من شباط عام ١٩٣٩ (الاستقلال، ٣٢٨٥، ١٩٣٩) ، في الوقت الذي اعلنت فيه وزارة نوري السعيد مناهجها الوزاري بتاريخ السابع والعشرين من آذار عام ١٩٣٩، الذي اكد على توطيد الامن والاستقرار في البلاد وسن القوانين الجديدة بما يخدم المصلحة العامة ورفع المستوى المعيشي والصحي للسكان وايجاد التوازن بين الايرادات الدولة والمصروفات وتقوية الجيش وتشجيع الصناعات الوطنية ومكافحة الامية والاهتمام بالتعليم بمختلف مراحله وتقوية العلاقات مع الجانب العربي، سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وتعزيز التحالف مع الحكومة البريطانية على أساس المصالح المشتركة وتنظيم موارد الأوقاف وتوسيع نطاق المؤسسات الخيرية (الاستقلال، ٣٣١٠و٣٣١٢، ١٩٣٩)، لكن وفاة الملك غازي بتاريخ الرابع من نيسان من العام نفسه، ادى الى دعوة المجلس النيابي المنحل الى عقد جلسة استثنائية بتاريخ السادس من الشهر نفسه أختير فيها الأمير فيصل بن غازي ملكا على العراق تحت وصاية خاله عبد الإله لكونه صغير السن (الاستقلال، ٣٣١٧و٣٣١٨، ١٩٣٩) ، كما تم تقديم نوري السعيد استقالة وزارته حسب الدستور وكلف في اليوم نفسه بتشكيل وزارته الرابعة مؤكدا منهاج وزارته السابقة الذي لم يناقش أيضا (د.ت.و، اضبارة رقم ٦٧٨ /٣١، وثيقة رقم ١٤٠ ، ١٩٣٩) .

باشرت وزارة نوري السعيد الرابعة بإجراء انتخابات مجلس النواب العراقي الجديد في التاسع عشر من نيسان عام ١٩٣٩ (الزمان، ٥٠٣، ١٩٣٩) ، وصدرت ارادة ملكية بتاريخ السادس من حزيران من العام نفسه ، لعقد اول جلسة غير الاعتيادية للدورة الانتخابية التاسعة لمجلس الامة العراقي (النواب والأعيان) بتاريخ الثاني عشر من الشهر نفسه

(الاستقلال، ٣٣٧١، ١٩٣٩) ، وفعلا تم ذلك في اليوم نفسه والقى الوصي عبد الاله خطاب العرش الذي اوضح فيه ان حل المجلس النيابي السابق انما جاء بسبب عدم توافقه مع الوزارة الحالية مما أثر سلباً على تنفيذ مشاريعها، كما جاء خطاب العرش مطابقا للمنهاج الوزاري من ناحية أهمية تعزيز العلاقة مع دول الجوار لاسيما تركيا وايران لبسط الامن في المنطقة، فضلا عن تعزيز التعاون مع المحيط العربي وإيجاد الحلول المناسبة للقضية الفلسطينية، و تطرق خطاب العرش الى الحالة الاقتصادية للبلاد من ناحية اعداد الميزانية المالية السنوية وتأمين توازن ايرادات ومصروفات الدولة وتطوير سكك الحديدية واقرار القوانين الكفيلة بتحسين الوضع الاقتصادي وتقوية الجيش ووسائل الدفاع عن البلد والاهتمام بالجانب الصحي (م.م.ن، الاجتماع الغير الاعتيادي / الجلسة المشتركة ، ١٩٣٩ ،١-٢) .

عقد أعضاء مجلس النواب العراقي جلستهم الاولى في اليوم نفسه بعد انتهاء خطاب العرش وجرى انتخاب مولود مخلص رئيسا للمجلس وشكلت لجنة تحرير عريضة الجواب على خطاب العرش برئاسة أمين زكي والمقرر يونس السبعاوي وعضوية كل من بهاء الدين سعيد وحامد النقيب وعبد المهدي المنتفكي وعبد الوهاب محمود وعبد الغني النقيب وداود السعدي (م.م.ن، الاجتماع الغير الاعتيادي /الجلسة الاولى، ١٩٣٩ ،٣-٥)، واستطاعت اللجنة من اعداد نص جواب خطاب العرش بتاريخ الثالث عشر من الشهر نفسه، والذي وجهت الشكر فيه للملك فيصل بن غازي وسمو وصي العرش عبد الاله بمناسبة افتتاح الدورة الانتخابية الجديدة وثمنت ما تبذله الحكومة لتحقيق أماني الشعب كما اشارت الى بالغ الحزن بوفاة الملك غازي (الاستقلال، ٣٣٧٦، ١٩٣٩) .

ناقش مجلس النواب العراقي محتوى خطاب العرش في جلسته الثانية بتاريخ السابع عشر من حزيران عام١٩٣٩، بعد ان تم عرض نص جواب خطاب العرش على اعضاء المجلس، اذ اوضح النائب عبد المهدي المنتفكي في مداخلته حول حل المجلس النيابي بان جميع المجالس النيابية السابقة لم تأخذ دورها الواقع على عاتقها بحماية وصيانة الدستور وانها لم تستطع طيلة الفترة السابقة من اكمال دورة انتخابية واحدة ودائما ما كانت عرضه لهجوم الحكومة عن طريق اتهام المجلس بعدم مؤازرتها مما يجعل ذلك ذريعة لحل المجلس دون أن تفكر الحكومة بإبقاء المجلس وتقديم استقالتها، لذلك يجب ان تسعى الحكومة الى اصلاح ذلك وايجاد السبل الكفيلة للتعاون مع المجلس دون حله، فضلا عن انتقاده لسياسة الحكومة الساعية لطرد الموظفين بحجة التقصير او الفساد واتخاذها ذريعة لتصفية الخصوم (م.م.ن، الاجتماع الغير الاعتيادي / الجلسة الثانية ، ١٩٣٩ ،٥-٦) ، واما فيما يخص القضية الفلسطينية فقد وجه النائب عبد المهدي المنتفكي شكره للحكومة والشعب لمساندته لها لكنه انتقد موقف الحكومة البريطانية الحليفة التي تفاوض العرب من جهة لنيل حقوقه في فلسطين ومن جهة أخرى تقدم الدعم الكامل للتواجد الصهيوني في فلسطين (الاستقلال، ٣٣٧٨، ١٩٣٩) ، واما النائب ابراهيم عطار باشي فقد وجه في مداخلته انتقادا لخطاب العرش فيما يخص القضية الفلسطينية لعدم احتواءه على انتقاد واضح للحكومة البريطانية حول موقفها الغامض تجاه القضية الفلسطينية فعلى الرغم من المؤتمرات التي شاركت فيها الوفود العربية والوعود البريطانية المتعلقة فيها الا ان ذلك لم يشهد تقدما ملموسا في تحقيق أماني الشعب الفلسطيني ، وعبر النائب الشيخ زامل المناع في مداخلته عن أمله بسعي الحكومة الى تقوية الجيش والشرطة وزيادة ميزانية الري وعدد الاطباء، اما النائب عارف حكمت، فركز في مداخلته على سياسة الحكومة المالية فيما يتعلق بالقروض الدولية وحثها على اتباع سياسة التفضيل فيما بينها بما يحقق النفع الاكبر للاقتصاد العراقي دون الخضوع للضغوط الدولية (الزمان، ٥٤٥، ١٩٣٩) ، وطلب النائب الشيخ حسن السهيل بمحاسبة الوزراء المقصرين لواجباتهم كما تتم محاسبة الموظفين، وبين النائب سلمان البراك منتقدا مدح بعض النواب للحكومة بانه سابق لأوانه واكد ان الحكومة الحالية لا تستطيع تغيير أحكام سابقة تجاه المتهمين سواء موظفين أو غيرهم لكنها تستطيع إعادة التحقيق والعفو عن المتهمين البريئين ، ووجه النائب احمد الجليلي في مداخلته سؤالين الاول الى رئيس الوزراء نوري السعيد مفاده هل ان الحكومة البريطانية بينت لحليفها العراق

طبيعة المفاوضات بينها وبين تركيا ، اما السؤال الثاني فقد وجه لوزير المعارف صالح جبر عن التعاليم الهدامة التي تبث في المدارس وعن التدابير التي اتخذتها الوزارة تجاه اولئك وتعلمهم (الزمان، ٥٤٦، ١٩٣٩) .

أوضح رئيس الوزراء نوري السعيد ردا على مداخلات اعضاء المجلس النيابي فيما يخص خطاب العرش، بأن مناقشة خطاب العرش يجب ان ينحصر بذكر الأمور بصورة عامة دون التطرق للتفاصيل الدقيقة التي يمكن ذكرها مستقبلا عند مناقشة القضايا المختلفة داخل أروقة مجلس النواب كالميزانية السنوية و الاتفاقات الدولية وغيرها ، واكتفى بالتطرق لمسالة فصل الموظفين إذ أكد بأن لو وجد موظفين خلوقين اكفاء يغارون على بلدهم مثلما يغارون على أهلهم وعشيرتهم لجنب البلد العديد من المشاكل، فالأخلاق السيئة التي تربى عليها الموظف من الصعب اصلاحها لكن قلة الخبرة بالعمل يمكن زيادتها بمرور الزمن لذلك اكد خطاب العرش والمنهاج الوزاري على سن قوانين لضبط سلوك الموظف ورفع انتاجيته لخدمة البلاد (م.م.ن، الاجتماع الغير الاعتيادي / الجلسة الثانية ، ١٩٣٩ ،٧-١١) ، وأما ما يخص القضية الفلسطينية فأكد رئيس الوزراء نوري السعيد بان جميع الوزارات العراقية لم تدخر جهدا من أجل دعم القضية الفلسطينية وسوف تبقى تلك الجهود مستمرة طالما ان القضية باقية ، كما شهدت الجلسة رد وزير المعارف صالح جبر مؤكدا للمجلس بعدم وجود اي افكار هدامة في التعليم وان وجدت فان الوزارة لن تدخر أي اجراءات صارمة بالقضاء عليها (الزمان، ٥٤٦، ١٩٣٩) ، وانفضت الجلسة بعد موافقة اعضاء المجلس على صيغة جواب خطاب العرش وتم مصادقة ملخص محضر الجلسة بتاريخ العشرين من الشهر نفسه (م.م.ن، الاجتماع الغيرالاعتيادي /الجلسة الثالثة، ١٩٣٩ ،١٢-١٣) .

**ثانيا : مناقشة خطاب العرش والمنهاج الوزاري في الاجتماع الاعتيادي الاول لمجلس النواب**

صدرت إرادة ملكية بفض الاجتماع الغير الاعتيادي لمجلس الامة العراقي بتاريخ الحادي والثلاثين من تشرين الاول عام ١٩٣٩، وعلى ان يعقد الاجتماع الاعتيادي الاول بتاريخ الاول من تشرين الثاني من العام نفسه (العالم العربي ، ٤٤٤٦، ١٩٣٩) ، وفعلا عقد في اليوم نفسه، والقى الوصي عبد الالة خطاب العرش الذي عرج فيه على اندلاع الحرب العالمية الثانية بين بريطانيا وفرنسا من جهة والمانيا من جهة أخرى واعلان العراق قطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا في ( ٥ ايلول ١٩٣٩) حسب بنود المعاهدة العراقية البريطانية لعام (١٩٣٠ ) (د.ك.و، ملفة رقم ٤٤٣ ،وثيقة رقم ١٠، ١٩٣٠) ، كما عبر عن ارتياح العراق لعقد الميثاق الثلاثي بين بريطانيا وفرنسا وتركيا (الاستقلال، ٣٤٨٥، ١٩٣٩) ، لما يسهم من استقرار امن المنطقة فضلا عن اصدار المراسيم واللوائح القانونية التي تعزز من الاستقرار الاقتصادي والامني للبلاد وتقوية الجيش من خلال زيادة تشكيلاته لاسيما في عدد الضباط والوسائل الدفاعية وإعداد ميزانية سنوية يراعا فيها تقليص النفقات غير الضرورية تجنبا لانخفاض الايرادات النفطية والكمركية بسبب احداث الحرب، فضلا عن الاهتمام بالطفولة والتعليم وانشاء المشاريع العمرانية حسب المقدرة المالية للبلاد في الوقت الراهن (د.ك.و، الاجتماع الاعتيادي الاول / الجلسة المشتركة ، ١٩٣٩ ،١-٢) ، وبعد ذلك عقد مجلس النواب جلسته الاولى في اليوم نفسه وجرى انتخاب مولود مخلص رئيسا للمجلس ومن ثم التصويت على لجنة تحرير عريضة جواب خطاب العرش والتي تمثلت بالنائب عبد المهدي المنتفكي رئيسا ويونس السبعاوي مقررا وعضوية كل من عبد الوهاب محمود وبهاء الدين الشيخ سعيد وعبد الغني النقيب وامين زكي (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الاول / الجلسة الاولى ، ١٩٣٩ ،٣-٤) .

قدمت عريضة جواب خطاب العرش الى مجلس النواب العراقي بتاريخ الرابع من تشرين الثاني عام ١٩٣٩ من قبل اللجنة المكلفة بذلك وشكرت فيها وصي العرش الامير عبد الالة لافتتاح المجلس في ظل الظروف الخطرة التي يشهدها العالم مع المطالبة سموه باليقظة والحذر والانتباه لما فيه صالح البلاد (الاستقلال، ٣٤٩٨، ١٩٣٩)، وتمت مناقشة خطاب العرش في الجلسة الثالثة لمجلس النواب بتاريخ التاسع من الشهر نفسه ، اذ ذكر النائب عبد المهدي المنتفكي في مداولته

بان مساندة العراق لحليفته بريطانيا خلال الحرب يجب ان يقابله دعم الأخيرة لموقف العراق تجاه القضايا العربية لاسيما القضية الفلسطينية والاوضاع في سوريا طالما ان بريطانيا وحليفتها فرنسا رفعت شعار ان دخولها الحرب انما جاء لحفظ الامن والسلم العالمي وان استمرار سياستهم الحالية في فلسطين وسوريا يعتبر مناقضا لشعاراتها فعلى الحكومة العراقية تنبيه حليفتها بريطانيا لذلك، كما رحب النائب عبد المهدي المنتفكي بالميثاق الثلاثي بين تركيا وبريطانيا وفرنسا والذي يتفق مع توجهات الحكومة العراقية بما يعزز الاستقرار بالمنطقة (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الاول / الجلسة الثالثة ، ١٩٣٩ ، ٣٧-٣٨) ، وانتقد النائب عبد المهدي المنتفكي خلو خطاب العرش فيما يتعلق بالموظف وادارة قطاعات الدولة وطالب بإصلاح الخلل الموجود فيهما لما له من انعكاسات ايجابية على الواقع الداخلي والخارجي للبلاد (الاستقلال، ٣٥٠٣، ١٩٣٩) ، وايد النائب محمود رامز في مداخلته ما أشار اليه النائب عبد المهدي المنتفكي وطالب الحكومة بدعم وتطوير القطاع الزراعي لتوفير قوت الشعب وفرص العمل، طالما ان واردات النفط والكمارك مهددة بالانهيار بسبب الحرب حسب ما ذكره خطاب العرش واتخاذ الاجراءات الرادعة ضد الشركات الاحتكارية ، فضلا عن استغلال الوضح الراهن لعقد اتفاقيات دولية خدمة للواقع السياسي والامني والاقتصادي للبلاد كما تفعل الدول الاخرى وهذا ما لا نجده في منهاجها في الوقت الراهن (العالم العربي ،٤٤٥٦، ١٩٣٩) ، وايد النائب حمدي الباجه جي ما تفضل به النائبين آنفا الذكر واضاف ان الحكومة الحالية والحكومات التي سبقتها تفتقر الى المنهاج العملي في سياستها لذلك لا يشهد البلد اي تغيير في واقعه السيء لاسيما في القطاع الزراعي فهي توفر البذور المجانية للفلاح لكن لا تتابع العملية الانتاجية ولا توفر حوافز اخرى للفلاح كالوقود وغيرها لزيادة انتاجيته ، وان على الحكومة الاخذ بالملاحظات التي يطرحها النواب لانهم يمثلون مناطق مختلفة من البلاد من أجل اصدار القرارات التي تخدم الشعب (الزمان، ٦٥٣، ١٩٣٩) ، وذكر النائب زامل المناع في مناقشته ضرورة الاهتمام بالري لرفع الانتاج الزراعي واتخاذ الاجراءات الكفيلة لمواجهة خطر الفيضانات كما طالب بتقوية الجيش وتأسيس الدرك لمساندته في حفظ الأمن، أما النائب حسين السهيل فقد أشار في مداخلته على ضرورة سعي الحكومة لإلغاء الرسوم الكمركية المفروضة على المواد الغذائية بين العراق وسوريا وفلسطين لما له من فائدة للجميع طالما ان العراق حليف لبريطانيا وفرنسا في الحرب التي لا تعرف نتائجها ، واوضح النائب روفائيل بطي في مداولته تأييده لكل ما طرح سابقا من النواب وبين أهمية استحداث وزارة الشؤون الاجتماعية في الوقت الراهن لما لها من دور في تلبية حاجة الفرد العراقي بشرط ان تستند الى ادارة حكيمة لا تتأثر بالتجاذبات السياسية والاهواء الشخصية (الزمان، ٦٥٤، ١٩٣٩) .

أوضح رئيس الوزراء نوري السعيد رداً على ما طرحه النواب اثناء مناقشة خطاب العرش بأن الحكومة العراقية سعت لدى الجانبين البريطاني والفرنسي لأنشاء حكومات في الاقطار العربية على غرار ما موجود في العراق وهو مطلب عربي قبل ان يكون عراقي، واما ما يخص القضية الفلسطينية فذكر رئيس الوزراء، أن اصدار الحكومة البريطانية للكتاب الأبيض (الزمان، ٥١٩، ١٩٣٩)، يعد مكسبا للقضية لأنه حدد الهجرة الصهيونية الى فلسطين لكن الكتاب أكد بان قيام حكومة فلسطينية يحتاج الى وقت ليس بالقليل ولم يأت ذلك من فراغ، وانما جاء نتيجة مفاوضات عربية قادها العراق مع بريطانيا ، وتطرق رئيس الوزراء نوري السعيد في حديثه الى اصلاح الموظف الاداري إذ أشار الى استحداث وزارة الشؤون الاجتماعية وما لها من فائدة في ذلك الاصلاح وتخفيف الضغط على وزارة الداخلية لتتفرغ الاخيرة للإدارة واصلاح الادارتين (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الاول / الجلسة الثالثة ، ١٩٣٩ ،٤٧-٤٨) ، كما اكد ان الحكومة العراقية سعت الى رفع الرسوم الكمركية على المنتجات المحلية بين العراق و سوريا لكن محاولاتها باتت بالفشل بسبب الظروف الراهنة (الاستقلال، ٣٥٠٣، ١٩٣٩)، وأوضح وزير الخارجية علي جودت الأيوبي، في مداخلته إن العراق ملتزم باتفاقيات ومعاهدات عربية ودولية قائمة على أساس المصالح المشتركة، وان ابرام معاهدات جديدة مع الدول الأخرى في الوقت الراهن قد يسيء الى ما تم عقده سابقا، وعلق النائب محمود رامز، على مداخلة وزير الخارجية منتقدا ضعف عمل القنصليات العراقية بعقد معاهدات تجارية مع الدول الموجودة على أراضيها من أجل تصريف المنتجات المحلية الكاسدة

لاسيما التمور (العالم العربي ،٤٤٥٥، ١٩٣٩) ، لكن وزير المالية رستم حيدر اكد في مداخلته ان كساد المنتجات المحلية يأتي بالدرجة الاولى لعدم توفر وسائل النقل لتلك المنتجات بسبب ظروف الحرب فضلا عن الازمة المالية وعدم مقدرة العراق شراء مراكب لتصدير المواد وقلة خبرة إدارة تلك المراكب وفيما يخص ارتفاع اسعار المواد الغذائية وغيرها، أكد وزير المالية، ان الحكومة شكلت لجان مختلفة لمتابعة ذلك، ورد النائب محمود رامز على مداخلة وزير المالية، إن الحكومة فشلت بالسيطرة على ارتفاع اسعار المواد، فالوقود ارتفعت أسعاره اضعافا مضاعفة بسبب احتكار الشركات له مما أثر على انتاجية الفلاح بحيث أصبح انتاجه لا يغطي التكاليف، وبعد ذلك جرى التصويت على نص جواب خطاب العرش (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الاول / الجلسة الثالثة ، ١٩٣٩ ،٤٩-٥٠) ، ثم تليت ارادة ملكية بفض اجتماع مجلس النواب لمدة شهرين اعتبارا من الخامس عشر من تشرين الثاني وحتى الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٩٤٠ (الاستقلال، ٣٥٠٤، ١٩٣٩) ، اليوم الذي تم فيه المصادقة على محضر الجلسة الخاصة بمناقشة جواب خطاب العرش (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الاول / الجلسة الرابعة ، ١٩٤٠ ، ٥٥) .

شكل نوري السعيد وزارته الخامسة والسادسة خلال الفترة الممتدة من الثاني والعشرين من شباط وحتى الحادي والثلاثين من اذار عام ١٩٤٠، ولم يضع منهاجاً وزارياً معتمداً على منهاج وزارته عام (١٩٣٩ ) ، ثم صدرت ارادة ملكية بتشكيل وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة في اليوم نفسه (د.ك.و، ملفة رقم ١٩٦/ ٣٣٢١ ،وثيقة رقم ١، ١٩٤٠) ، وعند عرض الارادة الملكية على مجلس النواب بتاريخ الاول من نيسان من العام نفسه، اكد رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني ان منهاج وزارته لا يختلف كثيرا عن منهاج وزارة نوري السعيد السابقة مع اضافة بعض البنود التي تراعي الوضع الراهن للبلاد وانه سوف يقدم منهاجه ويناقش في جلسة مجلس النواب القادمة (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي االاول / الجلسة الحادي والعشرين ، ١٩٤٠ ،٣٠١-٣٠٢ ) ، وفعلا قدم المنهاج الوزاري بتاريخ السادس من نيسان عام ١٩٤٠ والذي تضمن تقوية العلاقة مع الاقطار العربية والتأكيد على تحقيق حريتها واستقلالها انطلاقا من الوعود التي قطعتها دول الحلفاء بريطانيا وفرنسا للعرب مع زيادة اواصر التحالف مع بريطانيا على اساس المصالح المشتركة وتعزيز العلاقات مع دول الجوار الغير العربية مع إدامة العلاقة الودية مع دول العالم الأخرى وبث روح الطمأنينة والاستقرار الداخلي وصيانة الحريات وفق احكام الدستور والقوانين وحصر مصروفات المالية للدولة بما هو ضروري لمواجهة الظروف المالية الطارئ بسبب الحرب (الراي العام ،٣٢٣، ١٩٤٠) ، وبعد ان تليه منهاج الوزارة الكيلانية، ذكر النائب عبد المهدي المنتفكي في مداخلته بان المنهاج الحكومية تأتي وتذهب دون ان تترك اثرا ملموسا على البلاد لسببين الأول ضعف وتقصير المجالس النيابية في أداء مهامها الرقابية نتيجة موالاة قسم من النواب للحكومة، والسبب الثاني اختلاف موقف أعضاء الوزارة تجاه الأشياء عندما يكونون في السلطة عن موقفهم خارج السلطة ، وان الشعب العراقي يريد ان تكون هناك عدالة في توزيع الضرائب وجبايتها وتوزيعها كما يريد العدالة في توزيع فرص التعليم والخدمات الصحية ومشاريع الري والمحاكم وان يكون المنهاج الوزاري منهاج أعمال لا اقوال(م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الاول / الجلسة الثانية والعشرين، ١٩٤٠ ،٣٢٢-٣٢٣)، وأضاف النائب عز الدين النقيب في مداخلته بان من المؤسف ان تضع الحكومات منهاجها الوزاري وتقدم استقالتها دون ان تنجز ولو جزء بسيط منه، وان سبب ضعف المجالس النيابية بأداء واجباتها هو سعي قسم من اعضائها وراء المصالح الشخصية على حساب مصلحة البلاد لذلك لا تستطيع تلك المجالس من محاسبة فساد وتقصير الحكومة في اداء عملها او تأخرها في انجاز منهاجها الوزاري، وعلق النائب محمد باقر الحلي على ما جاء في المنهاج الوزاري فيما يتعلق بالاهتمام الزائد ببث روح الطمأنينة والاستقرار في البلاد وصيانة الحريات وفق القانون والدستور وذلك اعتراف من قبل الحكومة بان اوضاع العراق غير مستقرة وانها جاءت لتثبيت الامن والاستقرار ولا تعلم الحكومة بان العراق منذ عشرين عاما لم يحقق ذلك المطلب بسبب عدم وجود جدية في ذلك ، وأضاف النائب أن تحذوا الحكومة العراقية مثيلتها المصرية

بأن تطلب من حليفتها بريطانيا ضمان مشاركتها في مفاوضات السلام مستقبلاً بعد الحرب لضمان مصالح البلاد (الاستقلال، ٢٦٢٣، ١٩٤٠) .

انتقد النائب محمود رامز في مداولته المنهاج الوزاري لعدم احتوائه على فقرة تعيد الحياة الحزبية للبلاد لما له من فائدة للنائب في تقوية أدائه البرلماني، لأن الاحزاب تستند على قاعدة شعبية تمكنها من الضغط على الحكومة، لتحقيق الاصلاح وتنفيذ منهاجها الوزاري، وعلق النائب رايح العطية، حول ما جاء بالمنهاج الوزاري بشان تقليص المصروفات لحين زوال الأزمة العالمية وطالب بعدم شمول القطاع الزراعي بذلك لاسيما مشاريع الري ودعم الفلاح بالبذور والوقود للحيلولة دون نقص الانتاجية الزراعية لان الزراعة تعتبر وسيلة دفاعية وامان للبلد اثناء الحرب كتقوية الجيش ما له من اهمية في ذلك (الاستقلال، ٢٦٢٤، ١٩٤٠) ، واوصى النائب زامل المناع في مداخلته الحكومة بالعدل والانصاف بين ابناء الشعب ومعاقبة المسيء والفاسد وفق القانون وكلما كانت الحكومة عادلة وتسعى لتحقيق مصالح البلاد فان المجلس النيابي يؤازرها، وطلب النائب عبود الهميص، من الحكومة العراقية مفاوضة حليفتها بريطانيا وفرنسا لإعادة الحقوق المسلوبة للشعبين الفلسطيني والسوري بالحرية واقامة حكومات وطنية اساسها الشعب ، وذكر النائب عبد المحسن ابو طبيخ في مداخلته على ضرورة زيادة اهتمام الحكومة بمكافحة الآفات الزراعية لما لها من ضرر كبير على الانتاج الزراعي (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الاول / الجلسة الثانية والعشرين ، ١٩٤٠، ٣٣٢-٣٣٥) ، واشاد النائب روفائيل بطي بمنهاج وتشكيلة الوزارة الكيلانية، لأنها ضمت أغلب عناصر وزارة نوري السعيد السابقة، مما يعطي فرصة لإكمال المنهاج الوزاري السابق والحالي فضلا عن الغاء جميع الاحكام العرفية في البلاد لإعادة الهدوء والسكينة الداخلية، وأما ما يتعلق بالسياسة الخارجية، فإن منهاج الوزارة ماضٍ في توسيع العلاقة مع المحيط العربي والعمل على حل القضايا المشتركة لاسيما القضية الفلسطينية والاوضاع في سوريا التي تعتبر اختبار لبريطانيا وفرنسا على مدى ايفائهم بالوعود التي قطعوها للعرب، وذلك ما ايده النائب ابراهيم عطار باشي في مداولته ، وأكد النائب فريق مزهر على أهمية ما جاء في المنهاج الوزاري لكن تطبيقه يجب ان يسند على العدل لضمان استقرار البلاد من شماله الى جنوبه (الاستقلال، ٢٦٢٦، ١٩٤٠) .

علق رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني في مداخلته حول ما ذكره النواب انف الذكر ما بين مؤيد ومعارض للمنهاج الوزاري مؤكدا بان اي منهاج وزاري لا يمكن تنفيذه بدون مؤازرة النواب والشعب للوزارة الحالية، لاسيما ان البلاد تعيش ضائقة مالية بسبب الحرب التي تفرض على الجميع التكاتف لمصلحة البلاد، وان الوزارة ماضية بتوزيع الخدمات المختلفة بين ابناء الشعب العراقي على اساس العدل والحق اللذان تبنى عليهما اعمالها ، وان سياسة تقليص المصروفات بسبب الضائقة المالية لا تشمل القطاع الزراعي، لأنه عمود الاقتصاد العراقي، وذلك ما ايده وزير المالية ناجي السويدي في مداخلته (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الاول / الجلسة الثانية والعشرين ، ١٩٤٠ ، ٣٣٨-٣٣٩) ، وأنتهت الجلسة بالتصويت على المنهاج الوزاري وتم تصديق محضر الجلسة بتاريخ الثامن من نيسان عام ١٩٤٠ (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الاول / الجلسة الثالثة ، ١٩٤٠ ، ٣٤١) ، ثم صدرت إرادة ملكية بتاريخ التاسع والعشرين من الشهر نفسه بفض الاجتماع الاعتيادي الأول لمجلس الأمة (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الاول / الثانية والثلاثين ، ١٩٤٠، ٥٠١) .

**ثالثا: مناقشة خطاب العرش والمنهاج الوزاري في الاجتماع الاعتيادي الثاني لمجلس النواب**

عقدت اول جلسة للاجتماع الاعتيادي الثاني لمجلس الامة العراقي بتاريخ الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٤٠ ، وتليه فيه خطاب العرش الذي اكد على تعزيز العلاقة مع المحيط العربي لاسيما السعودية واليمن فضلا عن توطيد العلاقة مع تركيا وايران وتوثيق التحالف مع الحكومة البريطانية والدول الاخرى على أساس الود والتعاون المتبادل، كما اثنى على دعم الشعب العراقي لحكومته، وسعي الأخيرة لرفع مستوى البلاد من ناحية الخدمات و تقوية الجيش وصيانة حقوق العمال ومساعدة المزارعين لاسيما منكوبي الفيضان والآفات الزراعية، واعداد الميزانية السنوية مع مراعاة تقليص النفقات دون

التأثير على المشاريع العمرانية الأساسية، فضلا عن اعداد القوانين التي تحتاجها البلاد في الوضع الراهن (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثاني / الجلسة المشتركة ، ١٩٤٠ ، ١-٢) ، ثم عقدت الجلسة الاولى لمجلس النواب في اليوم نفسه وانتخب مولود مخلص رئيسا للمجلس النواب وجرى اختيار لجنة تحرير عريضة جواب العرش وهم كلا من بهاء الدين سعيد وحمدي الباجه جي ويونس السبعاوي وسعيد الحاج ثابت وداود السعدي وعبد الوهاب محمود وجميل عبد الوهاب وسيد احمد الوهاب (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثاني / الجلسة الاولى ، ١٩٤٠ ،٣) ، واجتمعت اللجنة اعلاه بتاريخ السادس من الشهر نفسه وانتخب احمد الوهاب رئيسا للجنة وجميل عبد الوهاب مقررا لها وتم الاتفاق على الصيغة الجوابية لخطاب العرش التي تضمنت شكر لسمو الامير عبد الالة وصي العرش على افتتاح المجلس الامة ودعت الى اليقظة والانتباه لخطورة الوضع الراهن بسبب الحرب والعمل لما فيه خيرا للبلاد في ظل جلالة الملك فيصل بن غازي (الاستقلال، ٣٨٠٤، ١٩٤٠) ، وعرضت الصيغة الجوابية لخطاب العرش على المجلس النيابي لغرض مناقشتها في جلسته، بتاريخ العاشر من الشهر نفسه، لكن لم يدل أي نائب بملاحظاته حول خطاب العرش (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثاني / الجلسة الثانية ، ١٩٤٠ ،١٠) ، وتم التصويت على الصيغة الجوابية اعلاه، وبعد ثلاثة ايام تمت مصادقة على ملخص محضر جلسة مناقشة خطاب العرش (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثاني / الجلسة الثالثة ، ١٩٤٠ ،١١).

يبدو ان عدم مناقشة خطاب العرش من قبل اعضاء مجلس النواب لأنه جاء مطابقا لم سبق من خطابات العرش والمناهج الوزاري من ناحية تعزيز العلاقات مع المحيط العربي ودول الجوار، والحليفة بريطانيا وباقي الدول الأخرى فضلا عن تقليص النفقات الغير ضرورية بسبب الأزمة المالية وسن القوانين التي تخدم البلاد .

صدرت ارادة ملكية بتشكيل وزارة طه الهاشمي، بتاريخ الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٤١، بعد استقالة وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة في اليوم نفسه (د.ت.و، اضبارة رقم ٤٦١٣٠٢٦ /٣١، وثيقة رقم ٥٠ ، ١٩٤١) ، ثم صدرت ارادة ملكية بتاريخ الخامس من شباط من العام نفسه بتأجيل جلسات مجلس النواب العراقي لمدة أربعة عشر يوما (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثاني / الجلسة الثانية والعشرين، ١٩٤١ ،٢٧٧) ، لذلك لم يقدم رئيس الوزراء طه الهاشمي منهاج وزارته للمجلس الا في جلسته بتاريخ الثاني والعشرين من الشهر نفسه والذي تضمن التأكيد على تطبيق احكام القانون الأساسي وممارسة مجلس النواب لدورة الرقابي في تنفيذ ذلك، وتنمية الروح الوطنية ومكافحة الدعايات المضرة بوحدة البلاد وصيانة الحريات العامة وإرساء العدل والاحكام الى القوانين والاخلاص بأداء العمل وانتهاج سياسة الاقتصاد والاقتصار على دخل البلاد وواردتها في النفقات مع حصر الإنفاق لما هو ضروري والتوفير ومحاربة البذخ والإسراف مع الإشراف على الموارد الرئيسية للبلاد بصورة مباشرة وتأسيس المشاريع الاقتصادية الكبرى بطريقة المساهمة في رؤوس أمواله وإعداد الميزانية المالية السنوية مع مراعاة التوازن بين الواردات والمصروفات (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثاني / الجلسة الرابعة والعشرين، ١٩٤١ ،٢٩٦) .

بدأت مناقشة المنهاج الوزاري خلال جلسة مجلس نواب العراقي بتاريخ الرابع والعشرين من شباط عام ١٩٤١، عندما أوضح النائب داود السعدي في مداخلته بأن حماية الدستور يحتاج الى وجود تفاهم بين رجالات الدولة لاسيما ان المناهج الوزارية السابقة والحالية تكاد تكون متشابه الى حدا كبير سوآءا على الصعيد الداخلي او الخارجي للبلاد ،واكد النائب ايضا على ضرورة سعي الحكومة الى إصدار قوانين تحدد مسؤوليات كل وزارة ليتسنى للمجلس النيابي محاسبة كل من يخرق الدستور او يلعب بمقدرات البلاد (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثاني / الجلسة الخامسة والعشرين، ١٩٤١ ،٣٠٣) ، واشار النائب عبد الوهاب محمود، في مداخلته الى ما ذكره المنهاج الوزاري حول استعداد الوزارة الحالية بالوقوف ضد كل فكرة تحاول المساس بالدستور، بأنه حافز لأعضاء المجلس النيابي وحسب نظامه الداخلي بتفعيل تشكيل اللجان عند حدوث أمر يعرض البلاد الى خطر اقتصادي أو سياسي من أجل معالجة ذلك خدمة للصالح العام، وذكر النائب عبد

المحسن ابو طبيخ في مداولته، حول خلو المنهاج الوزاري من أي تفصيل عن الأمور التي مرت فيها البلاد خلال الفترة السابقة لكي تكون هناك صورة واضحة امام المجلس والشعب العراقي وهذه مهمة المسؤولين في دفة الحكم لكي يتسنى للمجلس النيابي اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة تلك الامور (الاستقلال، ٣٨٩٥، ١٩٤١) ، وانتقد النائب رايح العطية على ذكر ضرورة تأييد القانون الأساسي والاستقرار وتوزيع العدل وتنمية الروح الوطنية والقومية في المنهاج الوزاري لأنه حسب وجهة نظره هي تحصيل حاصل لعمل كل وزارة وعلى الحكومة ان تكون حازمة وتضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه المس بأمن البلاد واستقرارها وان الاعمال بالأفعال لا بالأقوال واذا تغاضت الحكومة عن واجبها فعلى المجلس النيابي ان لا يتغاضى عما عليه من واجبات تجاه البلاد (العالم العربي ، ٤٦٩٣، ١٩٤١) ، وانتقد النائب سلمان البراك المنهاج الوزاري بانه منهاج طويل وعبارة عن نسخة من المناهج الوزارية السابقة ولم يأتي بشيء جديد بالرغم من عباراته الرنانة، كما طلب من الحكومة الحفاظ على سيادة البلاد ورمزها الملكي وعدم السماح بالتدخلات الأجنبية في الشأن الداخلي للبلاد وان ما يربطنا بالحليفة بريطانيا هي معاهدة عام (١٩٣٠) لذلك على الحكومة ان تتعامل مع الجانب البريطاني وفق بنود المعاهدة وان تجعل مصلحة البلاد فوق كل اعتبار (العالم العربي ، ٤٦٩٥، ١٩٤١) ، اما النائب عارف حكمت فأكد في مداخلته بان الوضع الذي تمر فيه البلاد خلال الفترة الراهنة وضعا غير مستقر وليس الموضوع مناقشة منهج وزاري وانما هو السعي للحفاظ على استقرار البلد، فأما ان نمثل الشعب تمثيلا حقيقيا ونعاقب من يسيء أو الاستقالة من المجلس النيابي، وذلك ما أيده النائب يونس السبعاوي عندما طلب بحل المجلس في حالة عدم مقدرته القيام بدوره الرقابي على أداء الحكومة واثناء تطبيق منهاجها الوزاري. (العالم العربي ، ٤٦٩٦، ١٩٤١) .

أوضح رئيس الوزراء طه الهاشمي في مداخلته حول ما طرحه اعضاء المجلس النيابي حول المنهاج الوزاري بان غاية الحكومة وضع عبارة احترام بنود القانون الاساسي وعدم التجاوز عليها انما الهدف منه اعطاء المجلس النيابي الهيمنة والمساحة الكافية في مراقبة شؤون الدولة ومحاسبة المقصرين من المسؤولين في واجباتهم الوظيفية وان الظروف التي يمر فيها البلد، لا يمكن اجتيازها دون وجود توافق بين ابنائه لاسيما السلطتين التشريعية والتنفيذية، واما ما يخص التدخلات الأجنبية، فأكد رئيس الوزراء طه الهاشمي بأن العراق حصل على الاستقلال بتضحيات أبنائه ولا يرضى ان تستقيل وزارة وتأتي وزارة اخرى باي نفوذ اجنبي وما يتعلق باستقالة وزارة رشيد عالي الكيلاني السابقة انما جاء بسبب رفض الوصي عبد الالة مطلبها بحل المجلس النيابي لعدم وجود توافق بينها وبين المجلس حسب وجهة نظرها ، وان العلاقة بين العراق وبريطانيا والتي سارت عليها الوزارات السابقة تحكمها بنود معاهدة عام (١٩٣٠ ) ومصالح المشتركة بين البلدين (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثاني / الجلسة الخامسة والعشرين ، ١٩٤١ ، ٣٠٧-٣٠٩) ، وايد النائب حسن السهيل ما طرحه رئيس الوزراء طه الهاشمي لا سيما حول توسيع دور الرقابي للمجلس النيابي على مفاصل الدولة والحفاظ على الدستور لكن حسب وجهة نظره يتطلب ذلك تحلي اعضاء المجلس بالشجاعة والاقدام في مواجهة اي طارئ يحل بالبلاد، لكن النائب باقر الحلي طلب من اعضاء المجلس في مداخلته عقد جلسة سرية لمعرفة جواب رئيس الوزراء طه الهاشمي حول امكانيته في تنفيذ المنهاج الوزاري وعدم اتباع سياسة عفى الله عما سلف في محاسبة المقصرين والسعي الى ازالة اسباب عدم الاستقرار داخل البلاد و ان لا ينظر الى الأمور بمنظارين، حسب موقع الشخص سوآءا داخل ، السلطة او خارجها (العالم العربي ، ٤٦٩٥، ١٩٤١) ، واما النائب فريق المزهر فركز في مداخلته على سياسة البلاد الخارجية حسب ما جاء في منهاج الوزاري بأن لا يقتصر عمل الحكومة في الوقت الراهن وفق اطار المعاهدات والاتفاقيات الدولية وانما يجب الاستعداد لمرحلة ما بعد الحرب وضمان مصالح البلاد في مؤتمر الصلح الذي سوف يعقد بعد انتهاء الحرب ، ثم جرى التصويت على المنهاج الوزاري من قبل اعضاء المجلس النيابي (العالم العربي ، ٤٦٩٦، ١٩٤١) ، وتم مصادقة ملخص محضر الجلسة مناقشة خطاب العرش بتاريخ الخامس والعشرين من شباط عام١٩٤١ (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثاني ، الجلسة السادسة والعشرين ، ١٩٤١ ، ٣١٨) ثم صدرت ارادة ملكية بفض الاجتماع الاعتيادي الثاني بتاريخ

الحادي والثلاثين من اذار من العام نفسه (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثاني / الجلسة التاسعة والثلاثين ، ١٩٤١ ، ٥٣٢-٥٣٣) .

**رابعا : مناقشة خطاب العرش والمنهاج الوزاري في الاجتماع الاعتيادي الثالث لمجلس النواب**

صدرت ارادة ملكية بقبول استقالة وزارة طه الهاشمي بتاريخ العاشر من نيسان عام ١٩٤١ (د.ك.و، ملفة رقم ٢٨٩/ ٣١١ ، وثيقة رقم ٥ ، ١٩٤١) ، واعقب ذلك تشكيل ثلاث وزارات لم تضع لها منهاجا وزاريا وانما اعتمدت على منهاج الوزارات التي سبقتها والتي كان أولها تشكيل وزارة رشيد عالي الكيلاني الرابعة بتاريخ الثاني عشر من الشهر نفسه (د.ك.و، ملفة رقم٧٥٣/ ٣١١ ، وثيقة رقم ١ ، ١٩٤١) ، ثم وزارة جميل المدفعي الخامسة بتاريخ الثاني من حزيران من العام نفسه (د.ت.و، اضبارة رقم ٣١/٦٤٨، وثيقة رقم ٢٥٢ ،١٩٤١) ، وتلتها وزارة نوري السعيد السابعة بتاريخ التاسع من تشرين الاول من العام نفسه (د.ت.و، اضبارة رقم ٣١/٦٧٨ ، وثيقة رقم ٦٣٩ ، ١٩٤١) ، ثم صدرت ارادة ملكية بتاريخ التاسع والعشرين من الشهر نفسه بدعوة مجلس الامة العراقي لعقد الاجتماع الاعتيادي الثالث للدورة الانتخابية التاسعة بتاريخ الاول من تشرين الثاني من العام نفسه (العالم العربي ، ٤٨٧٢، ١٩٤١) ، وبالفعل عقدت الجلسة بالموعد المحدد وتلي خطاب العرش الذي ذكر فيه الأضرار التي لحقت بالبلاد من جراء حركة مايس (د.ك.و، ملفة رقم ٥٦٠، وثيقة رقم ١ ،١٩٤١) ، وحجم الدمار الكبير الذي لحق بالجيش العراقي سوآءاً كان بالأرواح والمعدات من جراء المعارك التي خاضها ضد القوات البريطانية و أوضح الخطاب العرش الاجراءات القانونية التي اتخذتها الحكومة العراقية بحق المشتركين فيها، وان المملكة عازمة على اتخاذ الاجراءات الرادعة لكل من يحاول خرق الدستور، واما ما يتعلق بالسياسة الخارجية فقد اوضح خطاب العرش بان البلاد ماضية باتجاه توثيق العلاقة مع الأقطار العربية والدفاع عن مصالحها، وتعزيز تحالفيها مع بريطانيا حسب بنود معاهدة (١٩٣٠) ، والسعي لتخليص البلاد من ضائقتها المالية بسبب الحرب من خلال سن القوانين وتوفير وسائل النقل لإستيراد وتصدير البضائع، وضرب الاحتكار الداخلي وارتفاع الاسعار والتوازن بين المصروفات والايرادات وتخصيص ايرادات النفط للمشاريع العمرانية فضلا عن تقوية الجيش والشرطة ورفع مستوى التعليم وتوجيه بالاتجاه الصحيح لخدمة البلاد والتوسع بالتعليم الطبي والمكافحة والوقاية من الامراض والاهتمام بالقضاء على عوامل الفساد والافكار الهدامة وتوطيد دعائم الامن والاستقرار على أساس العدل وتوفير الخدمات كمياه الصالحة للشرب والاعمال البلدية ورفع كفاءة الموظف بأداء واجباته وختم خطاب العرش بتوجيه الشكر للحكومة البريطانية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية والحكومة التركية والمصرية والسعودية والاردنية لموقفها المساند للمملكة في محنتها الاخيرة ( حركة مايس) (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثالث / الجلسة المشتركة ، ١٩٤١ ، ١-٢) ، و بعد الانتهاء من خطاب العرش انتخب حمدي الباجه جي رئيسا للمجلس النيابي، كما جرى انتخاب لجنة تحرير عريضة جواب خطاب العرش التي ضمت سلمان البراك رئيسا وجميل عبد الوهاب مقررا وعضوية كل من سيد حامد النقيب وعبد الهادي الظاهر وامجد العمري والسيد باقر الحلي والشيخ بهاء الدين النقشبندي ورفائيل بطي (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثالث / الجلسة الاولى ، ١٩٤١ ، ٤) .

قدمت العريضة الجوابية لخطاب العرش من قبل اللجنة المكلفة بذلك الى مجلس النواب العراقي بتاريخ الحادي عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤١ ، والتي تضمنت شكر الامير عبد الاله لإفتتاح المجلس واعادة الحياة الدستورية بعد القضاء على حركة مايس وانقاذ العراق من المطامع الشخصية والدسائس الأجنبية ومحاكمة المشتركين فيها محاكمة عادلة لضمان عدم تكرار مثل تلك الحوادث التي تؤثر على امن واستقرار البلاد وتنفيذ ما جاء في خطاب العرش على الصعيد الداخلي والحفاظ على العهود والاتفاقيات الدولية (العالم العربي ،٤٨٨٣، ١٩٤١) ، ثم افتتح النائب سلمان البراك في مداخلته مناقشة خطاب العرش التي جاءت مؤيده لما تفضل فيه سمو الامير عبد الاله، فيما يخص حركة مايس وما كان لها من اثار سيئة على استقرار البلاد وانتهاك الدستور واستخدام القوة العسكرية في اجبار النواب لمسايرة الحركة وما خلفته

من خسائر في الارواح والمعدات العسكرية وغيرها وطلب من سمو الامير استخدام القوانين الصارمة ضد كل من يعبث بأمن البلاد واطلاق سراح كل من تثبت براءته من حركة مايس، وايد النائب جميل عبد الوهاب ما طرحة النائب سلمان البراك حول حركة آنفة الذكر وطلب بإعادة تنظيم الجيش وتقويته، كما اكد على تنفيذ بنود المعاهدة العراقية البريطانية بصدق واخلاص حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية ومن ثم يمكن الدخول في مفاوضات مع الجانب البريطاني لتعديلها لصالح العراق ، وطلب من الحكومة تنفيذ ما جاء في خطاب العرش من برامج إصلاحية، سواء كانت اقتصادية وتعليمية وطبية (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثالث /الجلسة الثانية ، ١٩٤١ ،١٧-١٨) ، وذكر النائب باقر الحلي في مداخلته بان من اسباب التي ادخلت البلاد في الاحداث حركة مايس هو ضعف الاجراءات التي يتخذها المجلس النيابي لمعالجة القضايا قبل حدوثها فلم يفكر المجلس بتشكيل لجنة نيابية للتوسط وحل الخلاف بين الوصي عبد الاله والوزارة الكيلا نية الرابعة مما كان قد جنب البلاد ما حدث ، وان المعاهدة مع الحليفة بريطانيا واضحة البنود بان يسخر العراق جميع امكانياته لخدمة بريطانيا في حالة دخولها الحرب ضد دولة اخرى ، وان العراق بحاجة للحكومة البريطانية لان مصالحه في الوقت الراهن و مستقبله متوقف عليها لما تمتلكه من امكانيات هائلة ومكانة دولية ، كما يجب ابعاد الجيش والشرطة عن التجاذبات السياسية في البلاد (العالم العربي ، ٤٨٨٤، ١٩٤١) ، وايد النائب ابراهيم عطار باشي ما ذكره زملائه النواب في مناقشتهم حول حركة مايس وطلب من الحكومة منع ضباط الجيش من الانخراط بالسياسة وان ما قام فيه مجلس النواب اثناء حركة مايس انما حدث تحت تهديد السلاح والوعيد ، وطلب النائب فريق مزهر في مداخلته من الحكومة العراقية بيان مصير العراق بعد الحرب وهل ان معاهدة عام (١٩٣٠) كافيه وضامنه لتحقيق مصالح البلاد مستقبلا ، واشار النائب محمود رامز في مداخلته بان خطاب العرش جاء كاملا وشاملا وموافقا لسياسة الحكومة فهو خطاب ومنهاج وزاري في الوقت نفسه ، واكد بان العراق وباقي الاقطار العربية وقفت الى جانب بريطانيا في الحرب وان جميع الالتزامات العراقية حسب بنود معاهدة (١٩٣٠) جرى تنفيذها ، لذلك على بريطانيا انصاف العراق والاقطار العربية بتحقيق امانيهم بالحرية والاستقلال وطلاق سراح المسجونين من العرب الموجودين في معتقلاتها ، وطلب اعادة الحياة الحزبية للبلاد لأنها ضمان لتحقيق امال الشعب وفي الوقت نفسه قوة ترتكز عليها الحكومة في تنفيذ برنامجها الوزاري سواء كان داخل البرلمان او خارجه (العالم العربي ، ٤٨٨٥، ١٩٤١)، في حين اشار النائب توفيق السويدي في مداخلته على ضرورة تنفيذ ما تم ذكره في خطاب العرش من اصلاحات وتوفير الخدمات للشعب، وان جميع الوزارات السابقة التزمت ببنود معاهدة (١٩٣٠ ) ما عدا وزارة رشيد عالي الكيلاني الرابعة التي كانت تعتقد حسب وجهة نظرها بان الحكومة البريطانية خرقت بنود المعاهدة لاسيما ما يخص وضع وسائط النقل والموصلات تحت تصرفها في حالة دخولها الحرب مع دولة اخرى ، وان ذلك الفهم الخاطئ انما نتج من عدم استقرار الوزارة داخليا، واكد النائب توفيق السويدي لأعضاء المجلس النيابي اعطاء فرصة لوزارة نوري السعيد وبدعم الوصي عبد الاله لإعادة الأمن والاستقرار الى البلاد (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثالث / الجلسة الثانية ، ١٩٤١ ،٢٣-٢٤) .

أوضح رئيس الوزراء نوري السعيد في جوابه على ما ذكره اعضاء مجلس النواب حول خطاب العرش بان تاريخ العراق المعاصر مر بدورين الاول قبل دخوله عصبة الامم عام (١٩٣٢) والثاني بعد ذلك، وان عقد معاهدات مع الجانب البريطاني قبل دخول عصبة الأمم خطوة كان يجب اتخاذها في تلك الفترة للعبور بالبلاد لبر الامان وتامين حدوده الدولية ، واكد ايضا كان يجب بعد دخول العصبة الامم ان تتكاثف الحكومة والبرلمان والشعب من اجل اكمال النواقص الداخلية لتحقيق تقدم البلاد لكن الصراع السياسي الداخلي والاوضاع الدولية التي انعكست على الداخل حالة دون ذلك وزاد الامر سوء اندلاع الحرب العالمية الثانية والتي أصبح العراق طرفا فيها بحكم بنود معاهدة (١٩٣٠ ) مع بريطانيا مما اثار الجانب الاخر من الدول المتحاربة الا وهي المانيا التي بدأت بتحريك تيار داخلي في العراق مضاد للتواجد البريطاني مما ادى الى حدوث صدامات بين الجيش العراقي والقوات البريطانية (حركة مايس)، وما خلف ذلك من دمار في العراق

(العالم العربي ، ٤٨٨٦، ١٩٤١) ، اما فيما يخص القضية الفلسطينية فذكر رئيس الوزراء نوري السعيد بان العراق موقفه ثابت وداعم للفلسطينيين في تحقيق استقلالهم ودولتهم، كما نفى اشاعات اضعاف الجيش واكد بان الوزارة ماضية بإعادة تنظيمه وتقويته وتسليمه لقيادات عسكرية وطنية ، ووجه خطابه لوزارة المعارف بان يقتصر عمل اساتذتها في المدارس والمراكز التعليمية على المنهاج الدراسية والابتعاد عن السياسة وبث افكارها في عقول الطلاب ، وبعد ذلك تم التصويت اعضاء المجلس على العريضة الجوابية لخطاب العرش (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثالث /الجلسة الثانية ، ١٩٤١ ، ٢٥-٢٦) ، وتم مصادقة ملخص محضر الجلسة مناقشة خطاب العرش بتاريخ السابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤١ (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثالث / الجلسة الثالثة ، ١٩٤١ ، ٢٨) ، ثم صدرت ارادة ملكية بإنهاء اجتماع الاعتيادي الثالث لمجلس الامة ( النواب والاعيان ) بتاريخ الثالث عشر من ايار عام ١٩٤٢ (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الثالث / الجلسة الثامنة والاربعين ، ١٩٤٢ ، ٦٤٩) .

**خامسا : مناقشة خطاب العرش والمنهاج الوزاري في الاجتماع الاعتيادي الرابع لمجلس النواب**

صدرت ارادة ملكية بقبول استقالة وزارة نوري السعيد السابعة بتاريخ الرابع من تشرين الاول عام ١٩٤٢ ، ثم صدرت إرادة ملكية اخرى بتأليف وزارة نوري السعيد الثامنة بعد اربعة ايام (د.ت.و، اضبارة رقم ٣١/٦٧٨، ١٩٤٢ ،وثيقة رقم ٢٣٨) ، والتي لم تضع لها منهاجا وزارياً وانما اعتمدت على المناهج الوزارية السابقة (العالم العربي ، ٥١٥١، ١٩٤٢)، وبتاريخ التاسع والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٤٢ صدرت ارادة ملكية بدعوة مجلس الأمة ( النواب والاعيان ) لعقد اول جلسة للاجتماع الاعتيادي الرابع للدورة الانتخابية التاسعة بتاريخ الاول من تشرين الثاني من العام نفسه (العالم العربي ، ١٥٦٩، ١٩٤٢) ، وفعلا تم عقد الجلسة في اليوم نفسه وتليه خطاب العرش الذي أشاد فيه الوصي عبد الاله بالدورة التاسعة لمجلس النواب بأنها أول دورة منذ تأسيس البرلمان العراقي اكملت مدتها دون ان يحل المجلس، ثم تطرق الى الانتصارات التي حققتها الحليفة بريطانيا على مختلف الجبهات القتال، كما اكد على المضي بإكمال ما تبقى من المناهج الوزارية السابقة، وتوثيق العلاقة بالأقطار العربية ودعم مختلف قضاياها لاسيما المتعلقة بالاستقلال والحرية والسعي للانضمام الى تصريح الامم المتحدة (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الرابع / الجلسة العاشرة ، ١٩٤٢ ، ٧٨) (العالم العربي ، ٤٩٢٤، ١٩٤٢)، المستند الى الميثاق الاطلسي (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الرابع /الجلسة التاسعة ، ١٩٤٢ ، ٧١-٧٦) (العالم العربي ، ٤٨١٠، ١٩٤١)، لضمان مصالح العراق والاقطار العربية وتعزيز التحالف مع بريطانيا حسب معاهدة (١٩٣٠ )، وشمول العراق بقانون الاعارة والتأجير (الاستقلال، ٣٩٠٧ و٣٩٠٨، ١٩٤١) ، الذي طرحته الولايات المتحدة الامريكية وفتح قنصلية عراقية في واشنطن، وتقوية الجيش ماديا وروحيا ، وتعاون مع الحكومة المصرية في مجال التعاليم ، والاهتمام بإعداد لائحة الميزانية السنوية ورفع المستوى المعاشي للموظفين والمتقاعدين من خلال صرف مخصصات غلاء المعيشة ، والمضي بالمشاريع العمرانية ورفع الانتاجية ، وتامين المواد الغذائية للشعب ومكافحة الفساد والتهريب (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الرابع / الجلسة المشتركة ، ١٩٤٢ ، ١-٢) .

عقدت الجلسة الاولى لمجلس النواب بعد الانتهاء من خطاب العرش في اليوم نفسه وانتخب حمدي الباجه جي رئيسا للمجلس، ثم انتخبت لجنة تحرير العريضة الجوابية لخطاب العرش وضمت حامد النقيب رئيساً وعبد الوهاب محمود مقررا وعضوية كل من الشيخ بهاء الدين النقشبندي وشفيق نوري وسلمان الشيخ داود وجميل عبد الوهاب وعبد الهادي الظاهر ومحمد باقر الحلي (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الرابع /الجلسة الاولى ، ١٩٤٢ ،٣-٤) ، وقدمت اللجنة اعلاه الى مجلس النواب العريضة الجوابية لخطاب العرش في جلسته بتاريخ الثاني عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٢ ، والتي وضحت فيها شكرها لسمو الوصي الأمير عبد الاله لافتتاح المجلس مع دعوة الباري عز وجل لإنهاء الحرب وحصول الاقطار العربية على الحرية والاستقلال وامانيها بنجاح الحكومة في تحقيق مساعيها بتوفير التموين وسبل العيش للشعب (العالم العربي ، ١٥٧٨، ١٩٤٢)، ثم بدأت مناقشة خطاب العرش ، اذ اشار النائب جميل عبد الوهاب في مداخلته لمسالة ازمة

التموين وارتفاع اسعار المواد الغذائية والاساسية وطالب الحكومة باتخاذ العقوبات الصارمة ضد كل من يحاول استغلال حالة الحرب لاحتكار المواد ورفع اسعارها لتحقيق الربح المفرط على حساب الشعب فضلا عن مكافحة ظاهرة تهريب المواد المهمة من الداخل البلاد الى خارجها والقضاء على المضاربة بالأسعار، واوضح النائب ان اعتماد القوات البريطانية الموجودة على الأراضي العراقية على الانتاج المحلي نظرا لصعوبة وصول المؤن من الخارج اليها بسبب الحرب زاد من شدة أزمة التموين لذلك على الحكومة العراقية حث الحكومة البريطانية على تقديم الدعم للعراق لتخفيف من حدة الازمة ، فضلا عن زيادة العمل بمختلف القطاعات الاقتصادية وزيادة أجور الموظفين والمتقاعدين لمواجهة غلاء الاسعار ورفع الضرائب المفروضة على الانتاج والبضائع التجارية لأنها قليلة بالنسبة لأسعارها وارباحها من اجل زيادة موارد الدولة (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الرابع/ الجلسة الثالثة، ١٩٤٢ ،١٢-١٤) ، وذكر النائب عبد الوهاب محمود في مداخلته بان اشادة خطاب العرش بالدورة الانتخابية التاسعة للمجلس من ناحية اتمام اجتماعاتها ليس ضروريا بقدر ما هو حجم الانجازات التي قدمها المجلس خلال هذه الدورة بما يخدم مصالح البلاد ، وأكد ايضا بان الحرب اصبحت لصالح بريطانيا وحلفائها ، لذلك على الحكومة السعي لتنظيم سياستها الخارجية من أجل ضمان مستقبل البلاد بعد انتهاء الحرب مع تقديم الدعم الكامل للقضايا العربية لاسيما القضية الفلسطينية فضلا عن السعي لانضمام العراق لتصريح الامم المتحدة المستند للميثاق الاطلسي لخدمة القضايا الداخلية والعربية، واتخاذ الاجراءات اللازمة لحل مشكلة التموين من خلال الاستفادة من تجارب الدول، من بداية الحرب حتى الوقت الراهن مع سيطرة الدولة على المواد الغذائية والاساسية لمنع التلاعب بالأسعار وتوزيعها بشكل عادل على الشعب وبأسعار مدعومة من جهة والسيطرة على تداول العملة داخلياً من خلال بث الاطمئنان لدى الشعب، بأن العملة العراقية قوية لارتباطها بالجنية الاسترليني البريطاني والدولار الامريكي ويجب عدم استبدال ما لديهم من نقود بالسلع خوفا من هبوط قيمتها ما يؤدي الى ارتفاع اسعار المواد من جهة اخرى، كما دعا النائب عبد الوهاب محمود الى اعادة تنظيم الضرائب المفروضة على السلع بما يتناسب والتضخم النقدي لزيادة موارد الدولة (العالم العربي ، ١٥٧٩، ١٩٤٢) ، ومدح النائب سلمان الشيخ داود في مداولته سياسة الحكومة الخارجية من ناحية ادخال العراق بقانون الاعارة والتأجير الامريكي للتخفيف من الازمة الاقتصادية للبلاد ، فضلا عن الموقف العراق الداعم للقضايا العربية وسعي الحكومة لكسب عضوية ميثاق الاطلسي لضمان مصالح البلاد بعد انتهاء الحرب ، وطلب من الحكومة تشريع القوانين اللازمة لضمان سيطرتها على الوضع الاقتصادي للبلاد للتخلص من ازمة التموين من خلال توفير المواد الغذائية ومنع ارتفاع اسعارها مع الضرب بيد من حديد المفسدين والمحتكرين، والحفاظ على الامن والاستقرار الداخلي الذي تشهده البلاد ، ومحاسبة المسؤولين في الحكومة الذين يستغلون النزاعات العشائرية حول الأراضي لتحقيق مكاسبهم السياسية والمادية (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الرابع / الجلسة الثالثة، ١٩٤٢ ،١٦-١٩) ، وايد النائب رايح العطية في مداخلته ما طرحه النائب سلمان الشيخ داود حول سياسة الحكومة الخارجية ، وطلب من الحكومة اعادة النظر في الدستور العراقي وتعديل بنوده بما يخدم البلاد في الوقت الراهن والمستقبل قبل انتهاء الدورة الانتخابية الحالية . واعلن النائب محمد باقر الحلي في مناقشته لخطاب العرش تأييده الكامل لسياسة العراق الخارجية ، وحث الحكومة على زيادة نسبة ما تشتريه من الانتاج المحلي الى أكثر من نسبة العشر اذا اقتضت الحاجة لبيعها للفقراء بأسعار مدعومة لمكافحة غلاء الاسعار (العالم العربي ، ١٥٨٠، ١٩٤٢) .

استمرت مناقشة خطاب العرش في جلسة مجلس النواب بتاريخ الرابع عشر من الشهر نفسه ، اذ لخص النائب شفيق نوري مداخلته في ثلاث نواحي الاولى متعلقة بالدستور حيث اثنى فيها على موقف الوصي عبد الاله، ورئيس الوزراء نوري السعيد في المحافظة على الحياة الدستورية للبلاد وطالب ان يكون للمجلس دوراً أكبر في الأمور الهامة للبلاد ومراقبة الأداء الحكومي من أجل المحافظة على حقوق الشعب ، واما الناحية الثانية فهي القضايا القومية، إذ أبدى النائب تفاؤله الكبير بالمؤتمر الصلح الذي يعقد بعد انتهاء الحرب والوعود التي قطعتها بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية

للأقطار العربية في تحقيق الحرية والاستقلال بسبب موقفها الداعم لهم في الحرب العالمية الثانية ، وأما الناحية الثالثة فهي قضية التموين فذكر لابد من التعاون بين الشعب والحكومة لتخطي ازمة التموين وذلك التعاون لا يتحقق عند فقدان العدالة في توزيع المواد والضرائب بين الشعب وسوء الادارة والكيل بمكيالين اثناء محاسبة صغار المزارعين والمتنفذين في الدولة والبرلمان وعدم مكافئة الموظف النزيه ومحاسبة المقصر، واوضح النائب ايضا ان الحاق دائرة التموين تارة بوزارة المالية وتارة اخرى بوزارة الاقتصاد اضعف أدائها الوظيفي مما زاد من أزمة التموين (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الرابع/ الجلسة الرابعة ، ١٩٤٢ ،٢٥-٢٦) ، وايد النائب طالب الحاج محمد علي في مداخلته ما ذكره النواب سابقا ، لكنه لا يشجع ان تضع الحكومة يدها على كافة اصناف الحبوب المحلية وانما التركيز على محصول الحنطة لأنه قوت الشعب وفسح مجال للمزارعين والتجار بتصدير جزء من الحبوب المحلية من اجل استيراد سلع الأساسية بدلاً عنها مما يساعد على تقليل أزمة التموين، فضلا عن عدم فرض ضرائب جديدة على الزراع والتجار لأنهم ملزمين بدفع ضرائب أخرى كضريبة الدخل وضريبة الأرباح المفرطة كما طالب الحكومة بتوفير المضخات المائية الجديدة والمدعومة للمزارعين لتوفير المياه لمزارعهم بسبب تهالك المضخات القديمة وعطلها فضلا عن رفع رواتب الموظفين بسبب غلاء المعيشة ، واكد النائب زامل المناع، بأن على الحكومة تحديد أسعار الحبوب المخزونة لدى التجار أثناء بيعها لأفراد الشعب وزيادة اعداد الشرطة لمراقبة عمليات التهريب والحد منها (العالم العربي ، ١٥٨٠، ١٩٤٢) .

قدم النائب محمد حسن حيدر في مداولته حول خطاب العرش مجموعة من الاقتراحات لمعالجة ازمة التموين تضمنت استحصال الحكومة مواد عينية من الحبوب بدل امرين الاول رسوم الاستهلاك المفروضة على المزارعين والتجار والثاني اطفاء ما بذمتهم من ديون للدولة، فضلا عن حث المزارعين ذات الاقطاعيات الكبيرة بالتبرع بجزء من محاصيلهم للدولة ، واجبار المزارع على بيع ٢٥% من محصوله للدولة وفق السعر المناسب الذي تحدده الأخيرة وسيطرة الحكومة على كل ما هو ضروري و يمس حياة الشعب في الاسواق وتحديد اسعاره بما يضمن تحقيق الربح المعقول للمزارعين والتجار لسد نفقاتهم ، كما ايد النائب انف الذكر ما طرحه زملائه النواب حول السياسة الخارجية (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الرابع / الجلسة الرابعة ، ١٩٤٢ ،٢٨-٢٩) ، واوضح النائب مولود مخلص بأن ازمة التموين تشهدها المدن الكبيرة اكثر من المناطق الريفية بحكم الاكتفاء الذاتي والترابط الاجتماعي للأخيرة لذلك على الحكومة فتح حوانيت للمواد بأسعار رمزية المختلفة في المدن تباع لأفراد الشعب واستخدام نظام المقايضة مع التجار والمزارعين للحصول على المنتجات المختلفة لضمان خزين استراتيجي للدولة وتوفير الأدوات الاحتياطية للمضخات المائية لديمومة الانتاج الزراعي (العالم العربي ، ١٥٨١، ١٩٤٢) ، ورفض النائب محمود رامز في مناقشته توجيه الاتهام الى ابناء الشعب بانهم محتكرين بل الشركات الاجنبية التي دخلت البلاد والمدعومة من بريطانيا، هي التي احتكرت المواد وهي المسؤولة عن شرائها و تهريبها خارج البلاد وللخروج من ازمة التموين لابد من منع تلك الشركات من مزاولة عملها في العراق ، كما طالب النائب محمود رامز بأطلاق سراح المعتقلين في السجون بهذه الظروف الصعبة التي تعيشها أسرهم ، وفرض الضرائب على الفلاحين حسب طريقة ارواء الارض لتكون هناك عدالة في ذلك، وركز النائب علي ممتاز في مداولته على اجراءات الواجب على الحكومة اتخاذها للحد من ازمة التموين والتي تتضمن شراء المواد من اصحابها وتوزيعها على المستهلكين بأسعار رمزية ، وتهيأت المخازن ووسائط النقل والموظفين الأكفاء اذا ارتأت الحكومة أخذ الرسوم مواد عينيه من المزارعين والمنتجين والتجار بدل النقود وبيعها للمستهلكين وإصدار الاجازات الخاصة بتصدير المواد لضمان سيطرة الدولة عليها لمنع التهريب، وحث النائب حسن السهيل على تبرع النواب والاشخاص الميسورين للمنظمات الانسانية التي تقدم خدمة للناس في الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد ، وطلب من الحكومة اطلاق سراح المعتقلين الابرياء (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الرابع / الجلسة الرابعة ، ١٩٤٢ ،٣٣-٤٤) .

اوضح رئيس الوزراء نوري السعيد في مداخلته بأن الحكومة تسعى للإنضمام الى تصريح الأمم المتحدة المستند للميثاق الاطلسي وأنها ماضية في تعديل الدستور بعد اقرار المجلس النيابي للميزانية المالية السنوية، واما ما يخص المعتقلين فأوضح رئيس الوزراء بان وزارة الداخلية شكلت لجنة خاصة للنظر في امرهم فمنهم من يطلق سراحه فورا بعد ثبوت براءته ومنهم من يخفف عنه مدة الحبس بعد ثبوت ادانته ، فضلا عن اتخاذ الوزارة الخطوات اللازمة للحد من ازمة التموين عن طريق تنظيم الحياة الاقتصادية للبلاد حسب أهمية السلعة، وتطوير عمل وكفاءة الموظفين الاداريين في قطاع التموين واقامة اجتماعات دورية مع متصرفي الألوية لمعرفة آراء ومقترحات الشارع العراقي حول مسالة التموين لمعالجة الاخطاء، واكد بان ارتفاع اسعار المواد لا يحدده العرض والطلب فقط وانما كثرة العملة المتداولة في الاسواق والاحتكار التي يمارسه التجار (العالم العربي ، ١٥٨٢، ١٩٤٢) ، ثم جرى التصويت على الصيغة الجوابية لخطاب العرش ، وتمت المصادقة على ملخص محضر الجلسة بتاريخ تاسع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٢، (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الرابع / الجلسة الخامسة ، ١٩٤٢ ،٤٠)، واستمرت جلسات الاجتماع الاعتيادي الرابع والاخير للمجلس النيابي الدورة الانتخابية التاسعة بدون طرح خطاباً للعرش او منهاجاً وزارياً الا ان تم اصدار ارادة ملكية بحل المجلس الامة ( النواب والاعيان ) بتاريخ التاسع من حزيران عام ١٩٤٣ (م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي الرابع /الجلسة التاسعة والاربعين، ١٩٤٣ ، ٤٥٠) (الراي العام ، ٧٤٥، ١٩٤٣) .

**الخاتمة**

١- حسب الدستور العراقي فان افتتاح اي دورة انتخابية او اجتماع ضمن الدورة الواحدة لابد من طرح خطابا للعرش يوضح سياسة الدولة الداخلية والخارجية وتخضع بنوده لمناقشة اعضاء مجلس النواب العراقي كما هو الحال بالنسبة للمنهاج الوزاري الذي تضعه الوزارة المشكلة حديثا من اجل انضاج المشروع وتصحيح المسار وكسب الشرعية لتنفيذ تلك السياسة .

٢- ان مناقشة خطاب العرش والمنهاج الوزاري خلال الدورة الانتخابية التاسعة تركزت على القضايا الاقتصادية للبلاد بسبب اوضاع الحرب العالمية الثانية من ناحية التموين والتجارة الخارجية وارتفاع الاسعار المواد الاساسية وكيفية معالجة ذلك والاهتمام بالقطاع الزراعي والاصلاح الاداري ومحاسبة المحتكرين .

٣- اهتمت مناقشة خطاب العرش والمنهاج الوزاري خلال الدورة الانتخابية التاسعة بالقضايا العربية وكيفية تقديم الدعم لها لاسيما القضية الفلسطينية والاوضاع في سوريا ومحاولة الحكومة العراقية استغلال دعمها للحلفاء بريطانيا وفرنسا لدعم تلك القضايا

٤- اوضحت مناقشة خطاب العرش والمنهاج الوزاري خلال الدورة الانتخابية التاسعة بشكل اكبر العلاقة بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية وما على البلدين تنفيذه حسب ما جاء بمعاهدة ١٩٣٠ لاسيما بعد اندلاع الحرب العراقية البريطانية الثانية او ما تسمى بحركة مايس ١٩٤١ .

٥- عبر ما طرحه خطاب العرش والمنهاج الوزاري ومناقشته داخل مجلس النواب على مدى تقدم العراق على صعيد السياسة الخارجية وزيادة الوعي السياسي البرلماني عندما رفعت المطاليب بانضمام العراق للمواثيق الدولية كالميثاق الاطلسي وتصريح الامم المتحدة ومباركة شمول العراق بقانون الاعارة التأجير من أجل ضمان مصلحة البلاد في المحافل الدولية .

٦- ان مناقشة خطاب العرش و المنهاج الوزاري خلال الدورة الانتخابية التاسعة تعدى الاهتمام بالمصالح البلاد والعلاقة مع الحكومة البريطانية لينتقل الى الاهتمام بالأوضاع الدولية غير العربية لاسيما التي تنعكس على الاستقرار الاقليمي فكان اول المرحبين بالميثاق الثلاثي الذي عقد بين تركيا فرنسا وبريطانيا.

**المصادر :**

**اولا : الوثائق غير المنشورة / دار الكتب والوثائق / بغداد ( د. ك. و)**

- **وثائق البلاط الملكي العراقي**

- د. ك. و، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفة رقم ٣٣٢١/١٩٦ ، ارادة ملكية صادرة بتاريخ ٣١ اذار ١٩٤٠ ، وثيقة رقم ١ ، ص٢ .
- د. ك. و، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفة رقم ٢٨٩/ ٣١١ ، كتاب من مجلس الاعيان الى رئاسة حكومة الدفاع الوطني بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٤١ ، وثيقة رقم ٥ ، ص٦ .
- د. ك. و، البلاط الملكي العراقي / الديوان ، ملفة رقم ٧٥٣/ ٣١١ ، كتاب من وزارة الخارجية الى رئاسة الديوان الملكي بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٤١ ، وثيقة رقم ١ ، ص٢ .

- **الوثائق البريطانية / لندن**

- المعاهدة العراقية البريطانية عقدت بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣٠ وتضمنت احدى عشرة بندا كرست جميع مقدرات العراقية الاقتصادية والسياسية والعسكرية لخدمة بريطانيا في حالة دخولها الحرب ضد دولة ثالثة فضلا عن وجود ملاحق عسكرية ومالية وعدلية الحقت فيها للمزيد ينظر د . ك . و ، الوثائق البريطانية ، ملفة رقم ٤٤٣ ، كتاب من ديوان مجلس الوزراء إلى دار الإعتماد البريطاني في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، وثيقه رقم ١٠ ، ص ٤٣
- حركة مايس : وتسمى بالحرب العراقية البريطانية الثانية اندلعت بتاريخ ٢ ايار ١٩٤١ ، واستمرت حتى عقد هدنة بين الطرفين بتاريخ ٢٩ ايار ١٩٤١ ، اذ تحولت الاراضي العراقية مسرحا للقتال في عهد وزارة رشيد عالي الكيلاني الرابعة مما خلف دمارا ماديا وبشريا ، ويعود السبب الى انتهاك البريطانيين لبنود معاهدة ١٩٣٠ حسب وجهة نظر الحكومة العراقية فيما يخص انزال القوات البريطانية جديدة في البصرة دون علم مسبق للجانب العراقي واستقرارها دون مرورها عبر الاراضي العراقية الى الجبهات القتال البريطانية في الخارج ، للمزيد ينظر : د. ك. و، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفة رقم ٥٦٠ ، تقرير من قائد القوات البريطانية في العراق الى وزارة الحرب حول الحملة البريطانية على العراق لسنة ١٩٤١ ، وثيقة رقم ١ ، ص١.

- **محاضر مجلس النواب ( م. م. ن) / الدورة الانتخابية التاسعة**

- الاجتماع الغير الاعتيادي ، الجلسة المشتركة ، في ١٢ حزيران ١٩٣٩ ، ص١-٢ .
- الاجتماع الغير الاعتيادي ، الجلسة الاولى ، في ١٢ حزيران ١٩٣٩ ، ص٣-٥
- الاجتماع الغير الاعتيادي ، الجلسة الثانية، في ١٧ حزيران ١٩٣٩، ص٥-٨.
- المصدر نفسه ، ص١٠-١١
- الاجتماع الغير الاعتيادي ، الجلسة الثالثة ، في ٢٠ حزيران ١٩٣٩ ، ص١٥.
- الاجتماع الاعتيادي الاول ، الجلسة المشتركة ، في ١ تشرين الثاني ١٩٣٩ ، ص١-٢.
- الاجتماع الاعتيادي الاول ، الجلسة الاولى ، في ١ تشرين الثاني ١٩٣٩ ، ص٣-٤.
- الاجتماع الاعتيادي الاول ، الجلسة الثالثة ، في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٩ ، ص٣٨-٣٩.
- المصدر نفسه ، ص ٤٨-٤٩.
- الاجتماع الاعتيادي الاول، الجلسة الرابعة ، في١٥ كانون الثاني ١٩٤٠ ، ص ٥٥ .
- الاجتماع الاعتيادي الاول ، الجلسة الحادي والعشرين ، في ١ نيسان١٩٤٠ ، ص٣٠١-٣٠٢ .
- الاجتماع الاعتيادي الاول ، الجلسة الثانية والعشرين ، في٦ نيسان١٩٤٠ ، ص٣٢٢-٣٢٣ .
- المصدر نفسه ، ص٣٣٢-٣٣٥ .
- المصدر نفسه ، ص٣٣٨-٣٣٩ .
- الاجتماع الاعتيادي الاول ، الجلسة الثالثة والعشرين ، في٨ نيسان١٩٤٠ ، ص٣٤١ .
- الاجتماع الاعتيادي الاول ، الجلسة الثانية والثلاثين ، في ٣٠ نيسان ١٩٤٠ ، ص٥٠١ .
- الاجتماع الاعتيادي الثاني ، الجلسة المشتركة ، في ٥ تشرين الثاني ١٩٤٠ ، ص١ .

- الاجتماع الاعتيادي الثاني ، الجلسة الاولى ، في ٥ تشرين الثاني ١٩٤٠ ، ص٣ .
- الاجتماع الاعتيادي الثاني ، الجلسة الثانية ، في١٠ تشرين الثاني ١٩٤٠ ، ص١٠ .
- الاجتماع الاعتيادي الثاني ، الجلسة الثالثة ، في١٣ تشرين الثاني ١٩٤٠ ، ص١١ .
- الاجتماع الاعتيادي الثاني ، الجلسة الثانية والعشرين ، في٦ شباط ١٩٤١ ، ص٢٧٧
- الاجتماع الاعتيادي الثاني ، الجلسة الرابعة والعشرين ، في٢٢ شباط ١٩٤١ ، ص٢٩٦ .
- الاجتماع الاعتيادي الثاني ، الجلسة الخامسة والعشرين ، في٢٤ شباط ١٩٤١ ، ص٣٠٣ .
- المصدر نفسه ، ص٣٠٥ .
- الاجتماع الاعتيادي الثاني ، الجلسة السادسة والعشرين ، في٢٥ شباط ١٩٤١ ، ص٣١٨ .
- الاجتماع الاعتيادي الثاني ، الجلسة التاسعة والثلاثين ، في٣١ اذار ١٩٤١ ، ص٥٣٢-٥٣٣.
- الاجتماع الاعتيادي الثالث ، الجلسة المشتركة ، في ١ تشرين الاول ١٩٤١ ، ص١-٢.
- الاجتماع الاعتيادي الثالث ، الجلسة الاولى ، في ١ تشرين الاول ١٩٤١ ، ص٤.
- الاجتماع الاعتيادي الثالث ، الجلسة الثانية ، في ١١ تشرين الاول ١٩٤١ ، ص١٧- ١٨.
- المصدر نفسه ، ص٢٣- ٢٤.
- المصدر نفسه ، ص ٢٥- ٢٦.
- الاجتماع الاعتيادي الثالث ، الجلسة الثالثة ، في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤١ ، ص٢٨.
- الاجتماع الاعتيادي الثالث ، الجلسة الثامنة والأربعين ، في ١٤ ايار ١٩٤٢ ، ص ٦٤٩.
- الاجتماع الاعتيادي الرابع ، الجلسة المشتركة ، في ١ تشرين الثاني ١٩٤٢ ، ص ١-٢.
- الاجتماع الاعتيادي الرابع ، الجلسة الاولى، في ١ تشرين الثاني ١٩٤٢ ، ص ٣-٤
- الاجتماع الاعتيادي الرابع ، الجلسة الثالثة ، في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢ ، ص ١٢-١٤.
- المصدر نفسه ، ص ١٦-١٩.
- الاجتماع الاعتيادي الرابع ، الجلسة الرابعة ، في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٢ ، ص ٢٥-٢٦.
- المصدر نفسه ، ص ٢٨-٢٩.
- المصدر نفسه ، ص ٣٣-٤٤.
- الاجتماع الاعتيادي الرابع ، الجلسة الخامسة ، في ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٢ ، ص٤٠ .
- الميثاق الاطلسي: وهو الميثاق الناتج من اجتماع الرئيس الامريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل على ظهر سفينة في المحيط الاطلسي بتاريخ ١٤ اب ١٩٤١ ، وتضمن الميثاق ثمان نقاط ، اكدت على عدم حدوث أي تغيرات اقليمية للدول لا تتفق ورغائب شعوبها مع احترام حق الشعوب في اختيار نوع الحكم واعدة السيادة السابقة للدول التي فقدتها من جراء الحرب مع تمتع جميع الدول بعد الحرب سواء كانت غالبة او مغلوبة من التجارة والحصول على المواد الاولية لبناء اقتصادها وعيش الدول بسلام ضمن حدودها بعد القضاء على الخطر النازي مع ضمان حرية التجارة دون عائق لاسيما في البحار وترك استخدام القوة لحل النزاعات للمزيد ينظر : الاجتماع الاعتيادي الرابع ، الجلسة التاسعة ، في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٣ ، ص ٧١-٧٦ .
- تصريح الامم المتحدة او ما يطلق علية تسمية العهد المقدس او ميثاق ٢٦ دولة : وقع في واشنطن بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٤٢ من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين واثنان وعشرون دولة اخرى وتضمنت بنوده تعهد الدول الموقعة على تسخير كافة امكانياتها العسكرية والاقتصادية للقضاء على دول المحور الرئيسية المانيا وايطاليا واليابان بهدف اعادة السلم والامن العالمي وعدم عقد أي هدنة منفردة مع دول المحور الثلاث من قبلها ، ويكون الميثاق مفتوح لجميع الدول التي ترغب بالانضمام اليه مستقبلا وانضم العراق اليه بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٣ للمزيد ينظر: الاجتماع الاعتيادي الرابع ،الجلسة العاشرة، في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٣،ص٧٨ .
- الاجتماع الاعتيادي الرابع ، الجلسة التاسعة والاربعون ،في ٩ حزيران ١٩٤٣ ، ص٤٠ .

**ثانيا : الوثائق غير المنشورة / دائرة التقاعد الوطنية ( د. ت. و)**


- دائرة التقاعد الوطنية ، اضبارة نوري سعيد التقاعدية ، رقم ٣١/٦٧٨ ، ارادة ملكية صادرة بتاريخ ٢٥ كانون الاول عام ١٩٣٨ ، وثيقة رقم ٤٨ .
- دائرة التقاعد الوطنية ، اضبارة نوري سعيد التقاعدية ، رقم ٣١/٦٧٨ ، ارادة ملكية صادرة بتاريخ ٦ نيسان ١٩٣٩ ، وثيقة رقم ١٤٠ .
- دائرة التقاعد الوطنية ، اضبارة رشيد عالي الكيلاني التقاعدية ، رقم ٣١/٤٦١٣٠٢٦ ، ارادة ملكية صادرة بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ ، وثيقة رقم ٥٠ .
- دائرة التقاعد الوطنية ، اضبارة جميل المدفعي التقاعدية ، رقم ٣١/٦٤٨ ، ارادة ملكية صادرة بتاريخ ٢ حزيران ١٩٤١ ، وثيقة رقم ٢٥٢ .
- دائرة التقاعد الوطنية ، اضبارة نوري سعيد التقاعدية ، رقم ٣١/٦٧٨ ، ارادة ملكية صادرة بتاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٤١ ، وثيقة رقم ٦٣٩ .
- دائرة التقاعد الوطنية ، اضبارة نوري سعيد التقاعدية ، رقم ٣١/٦٧٨ ، ارادة ملكية صادرة بتاريخ ٨ تشرين الاول ١٩٤٢ ، وثيقة رقم ٢٣٨ .


**ثالثاً : الدوريات (الجرائد )**


- الاستقلال ، العدد ٣٢٨٥ ، في ٢٤ شباط ١٩٣٩
- الاستقلال ، العدد ٣٢٨٥ ، في ٢٤ شباط ١٩٣٩ .
- الاستقلال ، العددان ٣٣١٠و٣٣١٢ ، في ٢٨ و٣٠ اذار ١٩٣٩ .
- الاستقلال ، العددان ٣٣١٧ و٣٣١٨ ، في ٦و٧ نيسان ١٩٣٩ .
- الزمان ، العدد ٥٠٣ ، في ٢٣ نيسان ١٩٣٩ .
- الكتاب الابيض : صدر من قبل الحكومة البريطانية بتاريخ ١٧ ايار ١٩٣٩ ، وتضمن انشاء حكومة فلسطينية بعد عشرة سنوات يشترك فيها العرب واليهود بعد مشاورة العصبة الامم لأنهاء الانتداب وعقد معاهدة بريطانية فلسطينية ، وتحديد عدد المهاجرين اليهود الى فلسطين بخمسة وسبعين الف يهودي لمدة خمسة سنوات ولا يسمح للهجرة بعد ذلك الا بموافقة العرب ، ويكون انتقال الاراضي من الفلسطينيين الى اليهود من صلاحية الحكومة البريطانية ، للمزيد ينظر : جريدة الزمان العدد ، ٥١٩، ١٩ ايار ١٩٣٩ .
- الاستقلال ، العدد ٣٣٧١ ، في ٩ حزيران ١٩٣٩ .
- الاستقلال ، العدد ٣٣٧٦ ، في ١٥حزيران ١٩٣٩ .
- الاستقلال ، العدد ٣٣٧٨ ، في ١٨حزيران ١٩٣٩ .
- الزمان ، العدد ٥٤٥ ، في ١٨ حزيران ١٩٣٩ .
- الزمان ، العدد ٥٤٦ ، في ١٩ حزيران ١٩٣٩ .
- الزمان ، العدد ٥٤٧ ، في ٢٠ حزيران ١٩٣٩ .
- الميثاق الثلاثي عقد بتاريخ ١٩ تشرين الاول عام ١٩٣٩ ، ويتكون من ١٠ مواد ومدته ١٥ عام هدفه حماية منطقة البلقان وامن واستقرار منطقة البحر المتوسط من أي اعتداء خارجي والتعاون بين الاطراف الثلاثة في مختلف المجالات لتحقيق ذلك ما عدا عدم تقديم مساعدة من قبل تركيا لبريطانيا وفرنسا في حالة اندلاع حرب مع الاتحاد السوفيتي ، للمزيد ينظر : الاستقلال ، العدد ٣٤٨٥ ، في ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٩ .
- العالم العربي ، العدد ٤٤٤٦ ، في ٣١ تشرين الاول ١٩٣٩.
- الاستقلال ، العدد ٣٤٩٨ ، في ٥ تشرين الثاني ١٩٣٩
- الاستقلال ، العدد ٣٥٠٣ ، في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٩ .

- العالم العربي ، العدد ٤٤٥٥ ، في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٩ .
- الزمان ، العدد ٦٥٣ ، في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٩ .
- العالم العربي ، العدد ٤٤٥٦ ، في ١١ تشرين الثاني ١٩٣٩
- الزمان ، العدد ٦٥٤ ، في ١١ تشرين الثاني ١٩٣٩ .
- الاستقلال ، العدد ٣٥٠٤ ، في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٩ .
- الاستقلال ، العدد ٢٦٢٣ ، في ٧ نيسان ١٩٤٠ .
- الاستقلال ، العدد ٢٦٢٤ ، في ٨ نيسان ١٩٤٠ .
- الاستقلال ، العدد ٢٦٢٦ ، في ١٠ نيسان ١٩٤٠ .
- الاستقلال ، العدد ٣٨٠٤ ، في ٧ تشرين الثاني ١٩٤٠ .
- الاستقلال ، العدد٣٨٩٥ ، في ٢٦ شباط ١٩٤١ .
- العالم العربي ، العدد ٤٦٩٣ ، في ٢٨ شباط ١٩٤١ .
- العالم العربي ، العدد٤٦٩٥ ، في ٢ اذار ١٩٤١ .
- العالم العربي ، العدد ٤٦٩٦ ، في ٤ اذار ١٩٤١ .
- قانون الاعارة والتأجير : وهو القانون الذي اقره الكونغرس الامريكي في عهد الرئيس روزفلت بتاريخ ١١ اذار ١٩٤١ وتضمن تقديم الدعم العسكري والاقتصادي لدول الحلفاء والصديقة ويكون سداد اثمانها بعد انتهاء الحرب وقد شمل العراق بذلك القانون في ٢ ايار ١٩٤١ لأنه اصبح الدفاع عنه حسب وجهة نظر الولايات المتحدة الامريكية امرا حيويا للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة . جريدة الاستقلال ، العددان ٣٩٠٧و٣٩٠٨ ، في ١٢و١٣ اذار ١٩٤١ .
- العالم العربي ، العدد ٤٨١٠ ، في ١٥ اب ١٩٤١.
- العالم العربي ، العدد ٤٨٧٢ ، في ٢٩ تشرين الاول ١٩٤١ .
- العالم العربي ، العدد ٤٨٨٣ ، في ١١ تشرين الثاني ١٩٤١ .
- العالم العربي ، العدد ٤٨٨٤ ، في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤١ .
- العالم العربي ، العدد ٤٨٨٥ ، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤١ .
- العالم العربي ، العدد ٤٨٨٦ ، في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤١ .
- جريدة العالم العربي ، العدد ٤٩٢٤ ، في ٤ كانون الثاني ١٩٤٢ .
- العالم العربي ، العدد ٥١٥١ ، في ٩ تشرين الاول ١٩٤٢ .
- العالم العربي ، العدد ١٥٦٩ ، في ١تشرين الثاني ١٩٤٢ .
- قانون الاعارة والتأجير : وهو القانون الذي اقره الكونغرس الامريكي في عهد الرئيس روزفلت بتاريخ ١١ اذار ١٩٤١ وتضمن تقديم الدعم العسكري والاقتصادي لدول الحلفاء والصديقة ويكون سداد اثمانها بعد انتهاء الحرب وقد شمل العراق بذلك القانون في ٢ ايار ١٩٤١ لانه اصبح الدفاع عنه حسب وجهة نظر الولايات المتحدة الامريكية امرا حيويا للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة . جريدة الاستقلال ، العددان ٣٩٠٧و٣٩٠٨ ، في ١٢و١٣ اذار ١٩٤١ .
- العالم العربي ، العدد ١٥٧٨ ، في ١٣تشرين الثاني ١٩٤٢ .
- العالم العربي ، العدد ١٥٧٩ ، في ١٤تشرين الثاني ١٩٤٢ .
- العالم العربي ، العدد ١٥٨٠ ، في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٢ .
- العالم العربي ، العدد ١٥٨١ ، في ١٦تشرين الثاني ١٩٤٢ .
- العالم العربي ، العدد ١٥٨٢ ، في ١٨تشرين الثاني ١٩٤٢ .
- الراي العام ، العدد ٧٤٥ ، في ١٢ حزيران ١٩٤٣ .